والتعريف المذكور اللفظي لا النفسي اذ لا يحتاج عليه الي زيادة قوله غير
كف لان الطلب النفسي للفعل هو الامر اصطلاحا ولو دل عليه لا بنحو الفعل
ونحوه وطلب الترك نهي ولو دل عليه كف او ترك ونحوه وزيادة من
زاد بناء علي ارادة النفسي مدلول عليه بغير كف اصطلاح منه غير مسلم
منح ق طلب جنس خرج عنه الخبر والانشا غير الطلب وقوله
فعل خرج به النهي بناء علي انه طلب ترك وقيل هو طلب الكف فزاد غير
كف ليخرجه وقوله علي جهة الاستعلا خرج به الدعا والالتماس والمراد
غير كف عن الفعل الماخوذة منه الصيغة فدخل نحو كف عن القتل لانه
كف عن غير الفعل الماخوذة منه الصيغة وكذا نحو كف عن الكف عن
القتل لانه غيره متعلقا فتدبر راجع ق وقوله لانه غيره متعلقا في سم
علي س توجيه المغايرة بان الكف الذي اشتقت منه الصيغة مطلوب
حصوله والكف الثاني مطلوب عدمه فيكون غير الاول وانما شبهه في جنس
الكفية فيصدق ان الكف لطلب فعل غير الكف عن الفعل الذي اشتقت
منه صيغة الاقتضا اه ولو قيدوا لاخراج النهي طلب الفعل بكونه
بغير لا بدل التقييد بكون الفعل غير كف بان قالوا طلب فعل بغير
لا لم يرد ما ورد علي قولهم غير كف وكتب ايضا قوله طلب فعل الخ لا يرد
عليه التحضيض اذ ليس علي جهة الاستعلا لعدم شرطه فيه وان
صحبه علي جهة اي طريق الاستعلا اي عد نفسه عاليا سوا
كان عاليا حقيقة اولا والتقييد ليكون التعريف للامر بلا نزاع والا
فالمختار عند الاشعري واتباعه عدم اشتراط الاستعلا والعلو
وبه قال اكثر الشافعية وان كان الجمهور علي اعتبار الاستعلا في حقيقة
الامر كما في س واختلفوا في حقيقته الخ هل هي الطلب الجازم
او مطلق الطلب او غير ذلك انظر ق اختلافا كثيرا فقيل
للوجوب وقيل للندب وقيل لهما وقيل للقدر المشترك بينهما وقيل
بالتوقف وقيل لكل منهما وللاباحة وقيل للاذن المشترك بين الثلاثة
والاكثر علي انها حقيقة في الوجوب كذا في المطول والاطول
قال المص الخ اي لم يجزم بشي واشار الي ما هو اظهر عند العقل لقوة

امارته

امارته ان صيغته اي الامر والاضافة بيانية اي الصيغة التي هي
الامر لان الكلام في الصيغة كما تقدم لا في الكلام النفسي علي ما عند الاصوليين
اذ لا يناسب هنا ع ق من المقترنة باللام لا خفيته ان الصيغة الفعل
لا اللام وعليه فقولهم لام الامر اي اللام المقترنة بصيغة الامر فالاضافة
لادنى ملابسة قاله ع ق ويحتمل ان يكون المجموع من اللام والفعل هو
الدال رويد بكرا رويد هنا اسم فعل مبني علي الفتح بمعنى امهل
ويكون مصدرا منصوبا بنصب المضارع المامور بها مصغرا تصغير الترخيم
والاصل ارواد امصدر ارود فيقال رويد عمرو اي ارواده اي امهله وقد
يكون صفة نحو سار واسيرا رويدا وقد يكون حالا نحو سار القوم
رويدا واذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمرا فهو اسم فعل بمعنى امهل
لا غير افاده الغنري ما دل الخ اي لا خصوص فعل الامر والمضارع
المقرون بلام الامر علي ما اشتهر اسما كرويده وكالمصدر في نحو
ضربا زيدا كذا في يس موضوعة لطلب الفعل ظاهره ولو ندبا
مع ان الجمهور علي انه حقيقة في الوجوب ويويد كون مراد المص هذا
الظاهر عدم عده الندب من الاعتبارات الاتية مع انه احق بالعد من غيره
فيكون الاظهر عند المص كون الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين
الوجوب والندب كذا في الغنري استعلا قال ع ق فيما
سياتي واورد علي اشتراط الاستعلا في مسمى الامر قوله تعالى حكاية
عن فرعون ماذا تامرون فقد استعمل الامر في طلب ليس فيه استعلا
لان فرعون لا يرى استعلاهم في الطلب المتعلق به من غيره لادعائه
الالوهية اي علي طريقة العلو كان فيه اشارة الي نصب استعلا
بنزع الخافض مع تقدير مضاف ويحتمل انه مفعول مطلق علي حذف
مضاف اي طلب استعلا طلب العلو هذا علي ان السين والتا
للطلب وقوله وعدا الخ اشارة الي انهما للعد كما تقول استحسنته هذا
الامر اي عددته حسنا ففي كلامه اشارة الي صحة الوجهين وكان
الاوضح في هذه الاشارة العطف باو وتدبر ثم رايته في الاطول عبر
باو وهو نص يدين لتبادر الفهم يرد عليه ان المجاز الراجح يتبادر ولا

Copyright © King Saud University